



السياسة الهندية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي
١٩٦٧-١٩٧٣

م. د. حسين جابر عبد الله علي
جامعة الامام جعفر الصادق



The India's Policy towards Arab-Israeli Conflict 1967-1973

*Instr. Dr. Hussein Jaber Abdelalh Ali
Imam Jafar AL-Sadiq University*



ملخص البحث

أدركت القيادة الهندية منذ استقلال الهند عام ١٩٤٧، حقيقة أن لها مصالح سياسية ودبلوماسية ثابتة في منطقة غرب آسيا، وأن شبه القارة الهندية وغرب آسيا قد عانتا طيلة قرون من الهيمنة الاستعمارية، مما اوجد توافق بين قادة المنطقتين. فكان نتاج ذلك التوافق المعارضة الهندية للاستعمار وللإستيلاء على أراضي الغير بالقوة، إذ عملت الهند على تقوية الصلات التاريخية مع البلدان العربية، وساندتهم في حرب التحرير ضد الاستعمار الغربي، فقد ارتكزت سياسة الهند حيال غرب آسيا بشكل رئيس إلى تعزيز المصالح الهندية في المنطقة بحكم الجوار الجغرافي. في ضوء ذلك، جاء هذا البحث ليُسِّط الضوء على السياسة الهندية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، إذ قُسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، تطرق الأول إلى الدبلوماسية الهندية حيال فلسطين ومصر حتى عام ١٩٦٧، في حين تناول المحور الثاني موقف الهند من حرب حزيران ١٩٦٧، بينما ناقش المحور الثالث موقف الهند من الصراع العربي- الإسرائيلي (١٩٦٨-١٩٧٣).

تكمن أهمية البحث في محاولته إمطة اللثام عن طبيعة تلك السياسة الهندية إزاء ذلك الصراع والنتائج التي تمخضت عنه أولاً، ومدى الإفادة والاعتبار منه ثانياً، كما نضمّن تحويل التاريخ كله إلى تأريخ معاصر نُعالج فيه مشاكل الحاضر ونرسم به معالم المُستقبل. على أن البحث خُدد زمنياً بالأعوام (١٩٦٧-١٩٧٣)، إذ مثل التاريخ الأول نشوب حرب حزيران ١٩٦٧ والنتائج التي تمخضت عنها. في حين مثل التاريخ الثاني اندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وموقف الهندي منها.

الكلمات المفتاحية: الهند، فلسطين، مصر، إسرائيل.

Abstract

Since India's independence in 1947, the Indian leadership has realized the fact that it has stable political and diplomatic interests in West Asia, and that the Indian subcontinent and West Asia have suffered for centuries from colonial domination, which created a consensus between the leaders of the two regions. The outcome of that consensus was Indian opposition to colonialism and the forcible seizure of other people's lands, as India worked to strengthen historical ties with Arab countries and supported them in the liberation war against Western colonialism. India's policy towards West Asia was mainly based on promoting Indian interests in the region by virtue of geographical neighborhood.

In light of this, this research came to shed light on the Indian policy towards the Arab-Israeli conflict 1967-1973, as it was divided into three main axes, the first dealt with Indian diplomacy towards Palestine and Egypt until 1967, while the second axis dealt with India's position on the June War 1967, while the third axis discussed India's position on the Arab-Israeli conflict (1968-1973).

The importance of research lies in his attempt to uncover the nature of that Indian policy towards that conflict and the results that came out of it first, and the extent of its benefit and consideration secondly, so as to ensure that the whole history is transformed into a contemporary one in which we address the problems of the present and draw the contours of the future with it. However, the research was limited to the years (1967-1973), as the first date represented the outbreak of the June 1967 war and the results that resulted from it. While the second date represented the outbreak of the October 1973 war, and al-Hindi's position on it.

Key words: India, Palestine, Egypt, Israel

أولاً: الدبلوماسية الهندية حيال فلسطين ومصر حتى عام ١٩٦٧.

عبرت الهند عن تأييدها لحقوق شعب فلسطين في أكثر من مناسبة، إذ ربطت بين قرار التقسيم والتهجير الإسرائيلي لعرب فلسطين عام ١٩٤٨. فقد كان الزعيم (جواهر لال نهرو⁽¹⁾ Jawaharlal Nehru)، احد المشتركين في مؤتمر كولومبو - عاصمة سيلان - عام ١٩٥٤، وهو المؤتمر الذي صدر عنه البيان الآتي: " بعد دراسة الوضع في الشرق الأوسط، يقدر رؤساء الوزراء تقديراً تاماً معاناة اللاجئين الفلسطينيين، ويطالبون الأمم المتحدة بتمكين هؤلاء اللاجئين من استعادة كافة حقوقهم في فلسطين، ويعبرون عن أملهم في التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية.⁽²⁾"

ولما انعقد (مؤتمر باندونغ Bandung Conference ١٨-٢٤ نيسان عام ١٩٥٥)⁽³⁾، تحدث نهرو عن القضية الفلسطينية، فذكر إن هناك مأساة مروعة في فلسطين، بيد أنه صرح في الوقت نفسه، إن حوالي خمسة ملايين يهودي قتلوا في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. بحيث فهمت الوفود العربية إن ما قاله نهرو تبريراً لموقف اليهود في فلسطين. لذا انبرى السيد أحمد الشقيري (١٩٠٨ - ١٩٨٠) أحد أعضاء الوفد السوري، للرد عليه، مبيناً إن اضطهاد اليهود في أوروبا ليس مبرراً لارتكاب جريمة شنعاء من نوع آخر. عقب ذلك صرح نهرو أمام المؤتمر بالقول "بأن الاضطهاد الذي تعرض له اليهود على أيدي غيرهم، لا يمكن أن يكون ذريعة لقيامهم باضطهاد عرب فلسطين". كما أيد نهرو البيان الذي أصدره المؤتمر، والذي أكد على تأييد حقوق شعب فلسطين، وعلى ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.⁽⁴⁾

وفي مؤتمر بلغراد للدول عدم الانحياز (١-٦ كانون الأول ١٩٦١)، لم يتعرض نهرو في خطابه للقضية الفلسطينية؛ بل أقصر حديثه على مشكلتي نزع السلاح والقضية الألمانية. وعند مناقشة القضية الفلسطينية في اللجنة المكلفة بصياغة مشروع البيان الختامي للمؤتمر، اقترحت الوفود العربية صياغة بيان شديدة اللهجة،

حاولت الهند مع بورما ويوغوسلافيا التخفيف من حدتها. ولكن عند وضع اللمسات الأخير لمشروع البيان، تخلى نهرو عن موقفه، مما أثار غضب المسؤولين الإسرائيليين، وجاء البيان أشد قوة من بيان باندونغ، إذ تضمن تأييد الاستعادة الكاملة لكافة حقوق شعب فلسطين وفق ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.⁽⁵⁾

في السياق نفسه، تحدث (بهاد كامكا Bhad Kamkar) مندوب الهند في اللجنة السياسية الخاصة لقضية اللاجئين التي شكلتها الأمم المتحدة في شباط عام ١٩٦٣ بذلك المعنى، مبيناً إن الهند اقترحت على الأمم المتحدة إقامة دولة اتحادية تضم منطقتين: إحداهما عربية، والأخرى يهودية. ولو نفذ ذلك الاقتراح لأمكن تجنب مشكلة اللاجئين، كما أوضح كامكا إن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن تلك المشكلة لأنها هي التي خلقتها⁽⁶⁾. مطالباً بضرورة تنفيذ القرار رقم (١٩٤) الذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨، الذي نص "يسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم بالقيام بذلك في أقرب موعد ممكن، وأن الذين يرفضون العودة يحصلون على تعويض مادي."⁽⁷⁾

وعلى أثر عقدت الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥، أشار مندوب الهند إلى إن حالة اللاجئين ما تزال كما كانت منذ سبعة عشر عاماً، مطالباً باحترام القرار رقم (١٩٤)، وعبر عن تقدير بلاده لدور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين. وفي الدورة الحادية والعشرين تحدث مندوب الهند في اللجنة السياسية الخاصة في التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٦ عن أسفه لعدم تنفيذ قرار رقم ١٩٤، وأصر على ضرورة تنفيذه، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير، وفق ميثاق الأمم المتحدة، والتأييد الكامل لشعب فلسطين في كفاحه من أجل التحرر من الاستعمار والعنصرية، وذلك وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.⁽⁸⁾

تجدر الإشارة إلى إن الهند لم تقدم فقط تأييداً معنوياً للشعب الفلسطيني، ولكنها أسهمت في حدود إمكانياتها مادياً في حل مشكلات اللاجئين، إذ قدمت إلى

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في المدة ما بين ١٩٥٠-١٩٦٠، سلع قيمتها ٢٦٩,٥١٠ دولاراً. وقدمت في ١٩٦١-١٩٦٣، حوالي ٢٤٠ طناً من السكر تبلغ قيمتها ٤٠ ألف دولار. ومنذ عام ١٩٦٧، تقدّم الهند سنوياً مائة ألف روبية على شكل بضائع، بالاتفاق مع المندوب العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.⁽⁹⁾

أما موقف الدبلوماسية الهندية حيال مصر، فعلى أثر العدوان الثلاثي عليها في تشرين الأول ١٩٥٦، تقرر تأسيس قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة تنتشر في صحراء سيناء. كانت الهند واحدة من الدول التي أسهمت في تكوين تلك القوة، وسنوضح موقف الهند من إنشاء واختصاصات تلك القوة، ومدى حق مصر في طلب سحبها، ثم مدى الإسهام الهندي في تكوينها وتمويلها. ففي الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٦، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (٩٩٨) طالباً فيه السكرتير العام بأن يقدم إليها في ظرف ٤٨ ساعة خطة لإنشاء - بموافقة الدول المعنية- قوة طوارئ دولية، تشرف على وقف العمليات العسكرية بمقتضى القرار رقم ١٩٩٧. (10)

في غضون ذلك، قدّم السكرتير العام للام المتحدة (داغ همرشولد *Dag Hammarskjöld* 1953-1961)، تقريره الأول عن خطة إنشاء تلك القوة، وفي الخامس من تشرين الثاني أصدرت الجمعية العامة القرار رقم (١٠٠٠) وافقت فيه على ما جاء بتقرير السكرتير العام، ثم دعت إلى اتخاذ التدابير الإدارية لإنشاء تلك القوة. وكانت الهند إحدى الدول التي وقع عليها الاختيار للاشتراك في تشكيلها، وعبرت عن موافقتها في خطاب مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة إلى السكرتير العام في السادس من تشرين الثاني، ذكر فيه: "يشرفني أن أؤكد موافقة حكومتي على الإسهام في تكوين قوة الطوارئ الدولية التي ستتولى الإشراف على وقف العمليات العسكرية". (11)

وفي اليوم ذاته، أصدرت الحكومة الهندية البيان الآتي "إن الحكومة الهندية لا ترحب بإرسال قواتها المسلحة خارج الحدود الهندية، ولكن بالنظر إلى الأزمة

الخطيرة، ورغبة في المساعدة على إيجاد حل سلمي، فإنها قد وافقت مبدئياً على إرسال قوة مسلحة محدودة، ويجب أن تتكون قوة الطوارئ الدولية في سياق انسحاب القوات الأجنبية التي دخلت الأراضي المصرية، ولا يمكن أن توافق الحكومة الهندية على إرسال مثل هذه القوات، إذا كان ذلك يجعل منها قوة عدوان.⁽¹²⁾

وفي السابع من تشرين الثاني ١٩٥٦، تحدث رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو (١٩٤٧-١٩٦٤) في الجمعية العامة، مطالباً مزيداً من الإيضاح للفقرة الثامنة من تقرير السكرتير العام، والذي جاء فيه " ليس القصد من إنشاء قوة الطوارئ التأثير على التوازن العسكري في النزاع الراهن" ، وأشار إلى إنه إذا كان المقصود من تلك الفقرة عدم قيام القوة بتأييد أطراف النزاع أو بالتدخل عسكرياً، فإن بلاده تقبل صلاحياتها على ذلك النحو، أما إذا كان معناها بقاء قوات الاحتلال في أماكنها دون التأثير على توازنها العسكري، فإن إنشاء تلك القوات يصبح متناقضاً مع الغاية منها، مضيفاً " لقد واجهنا مصاعب من هذا النوع في الهند الصينية، وقد تعرضت حكومتي لمخاطر كثيرة من اضطلاعها بالتزامات ومسؤوليات عسكرية تخضع لتأويلات رجال القانون فيما بعد. ولذلك فإنني اعتقد إن شيئاً من الإيضاح لهذه الفقرة سوف يريح عقولنا.⁽¹³⁾ "

وعلى نحوٍ عام، توصل المندوب الهندي عن طريق مباحثاته مع السكرتير العام إلى الشروط النهائية لمشاركة الهند في قوة الطوارئ الدولية وتضمنت النقاط الآتية:

١. تتكون قوة الطوارئ في سياق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر، وعلى أساس دعوة إسرائيل إلى سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة.
٢. إن قوات الطوارئ ليست خلفاً للقوات المعتدية ولن تقوم بوظائفها.
٣. من المفهوم إن القوة ستمارس اختصاصاتها فوق الأراضي المصرية، ولذلك فلا بدّ من موافقة مصر على إنشائها.

٤. إن القوات ذات طبيعة مؤقتة، هدفها الفصل بين المتحاربين، أي بين مصر وإسرائيل.

٥. يجب أن تكون القوة متوازنة في تكوينها، من حيث التوزيع الجغرافي.

٦. إن مشاركة الهند سوف تكون في حدود كتيبة واحدة، وسوف يتم نقل أفراد هذه الكتيبة عن طريق الأمم المتحدة. (14)

ساعدت تلك المبادئ على إيضاح الطبيعة الحقيقية لقوة الطوارئ الدولية، وحرصت الحكومة الهندية على تحديدها بشكل بات ونهائي.

تجدر الإشارة، إن الهند حرصت في تلك الأثناء على تأكيد حق مصر في طلب سحب تلك القوات. ففي خطابه في مجلس النواب الهندي في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٦، أوضح جواهر ، ان قوة الطوارئ الدولية ذات مهمة مؤقتة، وإن الهند ليست على استعداد لأن تبقى قواتها خارج الحدود الهندية لمدة غير محددة. كما ذكر في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الثاني عشر من تموز ١٩٥٧، بأن بقاء الكتيبة الهندية في قوة الطوارئ الدولية مرهون بموافقة مصر، وإذا طلبت السلطات المصرية انسحابها فإن الهند سوف تلبى ذلك الطلب. (15)

فضلاً عن ذلك، أقرت الحكومة الهندية بحق مصر القانوني في طلب سحب تلك القوات على أثر الأوضاع التي نشأت في الشرق الأوسط، إذ أيدت وزارة الخارجية الهندية ما جاء في تقرير (السكرتير العام للأمم المتحدة في الثامن عشر من أيار ١٩٦٧) (16)، وإيضاح موافقة الهند على طلب مصر بسحب قوة الطوارئ، مؤكدةً إن بلادها تؤيد تأييداً تاماً موقف السكرتير العام. فقد أعلنت وزارة الخارجية الهندية، إنها أيدت دائماً نشاط قوة الطوارئ، رغم إيمانها بأن وجود تلك القوات على الحدود المصرية-الإسرائيلية ساهم على حفظ السلام في المنطقة، إلا إنها تقدر الأسباب التي دفعت السلطات المصرية إلى المطالبة بانسحابها، ولاسيما إن تلك القوات قد تمركزت على الجانب المصري من الحدود مع إسرائيل بموافقة الحكومة المصرية، ولا يمكن أن تستمر دون تلك الموافقة، كما لا يمكن أن تشترك الهند في أي إجراء يجعل من تلك

القوة قوة إحتلال، وتعد ذلك تماشياً مع القانون الدولي، ومراعاةً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بقوة الطوارئ.⁽¹⁷⁾

وبالنسبة لمسألة مشاركة الهند في تكوين وتمويل قوة الطوارئ الدولية، يلاحظ إن الكتيبة الهندية كانت أكبر كتيبة من الناحية العددية. ففي الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٧، بلغ عددها ٩٥٧ جندياً (بواقع ٢٧ ضابطاً، ٩٣٠ من رتب أخرى)، وذلك من العدد الكلي للقوة البالغ ٥,٩٧٧ جندي (بواقع ٤٤٥ ضابطاً، ٥,٥٣٢ رتب أخرى)، وبعد انسحاب الكتيبة الكولومبية في الثامن والعشرين في تشرين الأول ١,٩٥٨. وإرسال جزء من الكتيبة السويدية إلى الكونغو في نيسان ١٩٦١، انخفض حجم قوة الطوارئ، رغم زيادة عدد أفراد الكتائب الأخرى المتبقية، ولذلك في الثاني والعشرين من آب ١٩٦٢، بلغت قوة الكتيبة الهندية ١,٢٤٩ جندياً من القوة الكلية البالغة ٥,١٣٣ جندياً (بواقع ٤٣٢ ضابطاً، ٤,٧٠١ من رتب أخرى). وقد أسهمت الهند في ميزانية قوة الطوارئ وبلغت جملة ما قدمته الهند فيما بين ١٩٥٧ و ١٩٦٦، حوالي ٢,٥٦٦,٥٦٧ دولار، وكان ذلك أول دولة تقبل مبدأ التناوب السنوي لأفراد كتيبته، وهو ما مكنها من الاحتفاظ بنفقات تلك الكتيبة عند مستوى معقول.⁽¹⁸⁾

كما لا يمكن إغفال دور الدبلوماسية الهندية من موقف إسرائيل إزاء قضية المرور في الممرات المائية الدولية ومنها قناة السويس. وبهذا الصدد خضع المرور في تلك القناة إلى أحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، والتي تضمنت حق مصر بمنع السفن التي تكون معها في حالة حرب من المرور في القناة، إذ مارست مصر ذلك الحق في مواجهة إسرائيل، وتقدمت في الثاني عشر من تموز ١٩٥١، بشكوى إلى مجلس الأمن، تتهم فيها مصر بمنع قيوداً على الملاحة في القناة، وبتفتيش السفن الأجنبية التي تحمل بضائع إلى إسرائيل.⁽¹⁹⁾

وفي الأول من كانون الأول أصدر المجلس القرار رقم (٩٥) طالب فيه مصر برفع القيود المفروضة على مرور السفن الكيان الصهيوني عبر القناة. وقد امتنع مندوب الهند عن التصويت بحجة إن مجلس الأمن قد أقحم نفسه في بحث

مسائل تتطوي على مشكلات قانونية معقدة. لذلك رأت الهند إن حرية الملاحة في القناة بالنسبة للسفن الإسرائيلية تتطلب تفسيراً قانونياً من محكمة العدل الدولية لأحكام اتفاقية عام ١٨٨٨. وقد أوضح نهرو في ذلك المؤتمر الصحفي الذي عقده في الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع عشر من كانون الأول ١٩٥٦، قائلاً " اعتقد إنه يجب عرض مسألة منع مرور السفن الإسرائيلية في القناة على محكمة العدل الدولية، تتولى تفسير نصوص اتفاقية عام ١٨٨٨، ولتقرير مدى حق مصر في منع مرور السفن الإسرائيلية على أساس إنها في حالة حرب معها. (20) "

وبالنسبة لحرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران، فقد أيدت الخارجية الهندية باستمرار وجهة النظر العربية، إذ صرحت في الأول من آذار ١٩٥٧، إن مضيق تيران يقع ضمن المياه الإقليمية (لمصر والمملكة العربية السعودية) (21)، فعرض مدخل الخليج الذي يزيد على تسعة أميال بحرية. وهو أقل بذلك من المسافة التي حددتها مصر والسعودية لامتداد المياه الإقليمية وهي اثنا عشر ميلاً بحرياً. لذا، لا تُعد ممارسة مصر لحقوق سيادتها على مياهها الإقليمية عملاً عدوانياً. كما رفضت الخارجية الهندية تصريح بريطانيا القائل، بأن الخليج ممر مائي دولي، مبيّناً إن الهند تُعد الخليج بجزراً داخلياً، مضيفاً: " أن فرنسا تعد خليج كانسال مياه إقليمية، على الرغم من إن عرض مدخله يبلغ ١٧ ميلاً، كما إن كندا تعد خليج هدسون مياه إقليمية، رغم إن عرض مدخله يبلغ ٥٠ ميلاً". وفي الرابع من آذار ١٩٥٧ صرح مندوب الهند في الأمم المتحدة، إن مضيق تيران، يشكل المدخل الرئيس الصالح للملاحة في الخليج، ويمثل مياه إقليمية مصرية، ولذلك فالمرور في المضيق إلى الخليج يستلزم موافقة السلطات المصرية. (22)

ثانياً: موقف الهند من حرب حزيران ١٩٦٧:

كانت الهند منذ مطلع عام ١٩٦٧، إحدى الدول العشر غير الدائمة في مجلس الأمن، وقد أتاح ذلك لها أن تحتك فعلياً مع الأزمة منذ بدايتها. وعلى أثر تفاقم الوضع في الشرق الأوسط، عقب إعلان الرئيس المصري جمال عبد الناصر إغلاق

مضيق تيران قبالة خليج العقبة في الثاني والعشرين من آيار ١٩٦٧، عقد مجلس الأمن أول اجتماع له في الرابع والعشرين من آيار ، وتحدث (بارثا نراثي Barthe Tharathy)، مندوب الهند، فأبدى اعتراضه على اجتماع المجلس لشعور حكومته بضرورة الانتظار حتى ينتهي السكرتير العام للأمم المتحدة، (يو ثانت U. Thant ١٩٦١-١٩٧١) المتواجد بالقاهرة آنذاك، من كتابة تقريره عن الموقف في غرب آسيا، وحثر من اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تعقيد مهمة السكرتير العام. (23)

عاد المجلس إلى الانعقاد في التاسع والعشرين من آيار، واستمر في مناقشات غير مجدية حتى حزيران. وأثناء تلك المناقشات أكد مندوب الهند على مهمة المجلس العاجلة وهي العمل على تهدئة الموقف، والبحث عن وسائل تعزيز السلام في المنطقة. ومن ذلك المنطلق، قام في الثاني من حزيران بصفة غير رسمية بتوزيع مشروع قرار هندي على أعضاء المجلس، تضمن ذلك المشروع تأييد ما ورد في تقرير السكرتير العام المقدم إلى المجلس في التاسع والعشرين من آيار بشأن مناقشة الأطراف المعنية ضبط النفس حتى يمكن المضي في طريق التهدئة، وإرسال مزيد من مراقبي الأمم المتحدة للمرابطة على خطوط وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل، ثم إحياء لجنة الرقابة على الهدنة كوسيلة لسد الفجوة التي ترتبت على انسحاب قوات الطوارئ الدولية، غير إن المندوب الهندي تخلى عن المشروع بعد أن تأكدت المعارضة الأميركية له. (24)

في ضوء ذلك، أيدت الهند قرار الحكومة المصرية بإغلاق الخليج في وجه السفن الإسرائيلية، على أساس إنه مزاولة لحقوق السيادة المصرية، كما إنها اعترضت على خطة الدول الغربية بشأن فتح المضيق بالقوة، إذ صرح المندوب الهندي في مجلس الأمن، إنه لا يجوز على أي دولة أو مجموعة من الدول أن تحاول تحدي السيادة المصرية على مضيق تيران بالقوة، وعبر عن رغبة بلاده في التوصل إلى تسوية مؤقتة، شريطة أن يكون ذلك في إطار السيادة المصرية. (25)

نتيجة ذلك، بدأت إسرائيل حرب الشرق الأوسط في الخامس من حزيران، واجتمع مجلس الأمن على الفور لبحث الموقف، وتقدّم المندوب الهندي بمشروع قرار يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار، وإلى سحب قواتها إلى مواقع قبل حزيران، إلا إن الولايات المتحدة وبريطانيا عارضتا القرار لأنهما كانتا تريدان مجرد وقف إطلاق النار. وإزاء ذلك الوضع، وبالنظر إلى ضعف الموقف العربي على مسرح العمليات العسكرية، صوت مندوب الهند مع القرار الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع في السادس من حزيران، وطالب فيه بوقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل، ورغم ذلك فقد صرح مندوب الهند في مجلس الأمن " أن حكومتها كانت تفضل قرار وقف إطلاق النار يأتي متزامناً مع انسحاب القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات العسكرية في الخامس من حزيران.⁽²⁶⁾"

في السياق نفسه، صرحت رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي (١٩٦٦-١٩٨٤ Indira Gandhi⁽²⁷⁾) ، في بيان أما مجلس النواب الهندي في السادس من حزيران ١٩٦٧ ، أن الصراع في الشرق الأوسط يمكن إن يتطور إلى حرب عالمية، وحملت إسرائيل مسؤولية ذلك الصراع، لاسيما وإن الوضع يزداد خطورة ساعة بعد ساعة، مضيفةً إن الهجوم الإسرائيلي الذي أدى إلى مقتل خمسة هنود من أفراد قوة الطوارئ الدولية كان هجوماً متعمداً ومستقز.⁽²⁸⁾

وعلى أثر عقد الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف حزيران ١٩٦٧، طالبت الخارجية الهندية من الجمعية العامة أن تراعي الأمور الآتية:

١. إن مصر ليست طرفاً في أي اتفاقية تعترف بأن الخليج ممر مائي دولي، أو تضمن حرية المرور للسفن الإسرائيلية.
٢. ليس هناك قاعدة في القانون الدولي تتعلق بحرية الملاحة تقبل التطبيق على ممرات مائية كخليج العقبة.

٣. إن اتفاقية جنيف لقانون البحار لم تقرر بشكل مطلق حق المرور البحري للسفن الأجنبية عبر المياه الإقليمية لدولة أخرى، وإنما تجعل مزاوله ذلك الحق مرهوناً بإجراءات أخرى ترتبط بأمن تلك الدولة.

٤. أن الهند لا تعد مضيق تيران مضيقاً دولياً، ولا تنطبق عليه المادة الرابعة من اتفاقية جنيف لقانون البحار، وهي التي تحدد المضيق الدولي بأنه ذلك الذي يصل بين جزأين من أعالي البحار، أو بين جزء من أعالي البحار والبحر الإقليمي لدولة أجنبية، كما لا تسري عليه أحكام المادة الرابعة عشر، الخاصة بحق المرور وقت السلم، لأن مصر وإسرائيل في حالة حرب مستمرة منذ عام ١٩٤٩، لاسيّما وأن إسرائيل تعتمد على الخليج في استيراد النفط الخام الإيراني الذي تستخدمه في تدعيم كياناتها العسكري، وذلك يتعارض مع مقتضيات الأمن المصري.⁽²⁹⁾

في ضوء ذلك، رأيت الهند أن خليج العقبة ليس ممراً مائياً دولياً، وإنما بحر داخلي يخضع المرور فيه للسيادة المصرية المطلقة. ولذا فلمصر حق قانوني في إغلاقه في وجه سفن أية دولة تكون معها في حالة حرب.

وعليه اتخذت الهند موقفاً وسطياً، بين الموقف الأميركي والسوفيتي، فقد قبلت الهند قرار مجلس الأمن المشار إليه، وهي في هذا تتفق مع الولايات المتحدة الأميركية التي أرادت مجرد وقف إطلاق النار، ولكنها حرصت على تأكيد ضرورة انسحاب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وهذا أمر أصر عليه المندوب السوفيتي، وأثناء المناقشات التي دارت في المجلس، تحركت الهند خطوة أخرى، فقد تقدّم المندوب الهندي بمشروع لتصفية آثار العدوان وإقرار السلام في غرب آسيا. وقد تضمن ذلك المشروع المقترحات الآتية:

١. يجب على المجلس أن يدعم نداءه بوقف إطلاق النار، بأن يأمر بانسحاب القوات المتحاربة فوراً إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات العسكرية.

٢. يجب تقوية جهاز الأمم المتحدة في المنطقة بتأسيس (هيئة الرقابة على الهدنة)، لضمان احترام وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة.
٣. يتعين على المجلس أن يبحث موضوع تكليف السكرتير العام بإرسال مندوب خاص عنه إلى المنطقة لتهدئة التوتر، وضمان حماية المدنيين المقيمين في المناطق التي احتلتها إسرائيل.
٤. بعد انسحاب القوات الإسرائيلية وتصفية آثار العدوان الإسرائيلي، يجب أن يبحث المجلس ما يلزم اتخاذه من إجراءات لإقرار السلام في المنطقة، أخذاً في الاعتبار سيادة الدول المعنية، والحقوق العادلة للشعب العربي.⁽³⁰⁾

يظهر أن تلك المقترحات لم تتضمن صراحة إدانة العدوان الإسرائيلي، وكانت تتماشى مع المطالب العربية في حدها الأدنى. ولذلك لم تلق اهتماماً من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول المناصرة لها. برغم ذلك، فإن تلك المقترحات الهندية بقت لها أهميتها، إذ كانت بمثابة خطوط عريضة استعانّت بها الدول الآسيوية والأفريقية ودول عدم الانحياز في صياغتها لمشروعات القرارات التي قدمتها فيما بعد، سواء في الدورة الطارئة للجمعية، أو في مجلس الأمن.

وبناءً على طلب الاتحاد السوفيتي، عقدت الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة، في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٦٧، إذ طالب مندوب الهند (بارثا ذراشي) بإدانة العدوان الإسرائيلي، وإنما أكد على ضرورة تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، عن طريق الانسحاب الفوري الكامل للقوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات العسكرية، إذ لا معنى - على حد قوله - لوقف إطلاق النار ما دامت هناك قوات مسلحة أجنبية تحتل مساحات كبيرة من الأراضي العربية المحتلة، والعمل على تخفيف حدة التوتر عن طريق تقوية هيئة الرقابة على الهدنة، وتعيين ممثل خاص للسكرتير العام لتسهيل عودة أولئك الذين أرغمتهم سلطات

الاحتلال الإسرائيلي على ترك ديارهم⁽³¹⁾. كما طلب مندوب الهند التأكيد على اربعة مبادئ رئيسية قبل ابرام اي اتفاقية وهي:

١. ليس مسموحاً لأية دولة بان تشن حرباً على دولة أخرى، لمجرد شعورها بأن هنالك تهديداً لأمنها.

٢. لا يمكن السماح للمعتدي بأن يجني ثمار عدوانه.

٣. ليس من المسموح به لأي دولة بان تستولي على إقليم دولة أخرى، بغرض تعزيز قدرتها على المساومة.

٤. إن الحقوق لا يمكن أن تقرر، والمنازعات لا يمكن أن تسوى، والحدود لا يمكن أن تعدل، عن طريق النزاع المسلح⁽³²⁾.

عقب ذلك، قدّمت الهند في الثامن والعشرين من حزيران ١٩٦٧، بالاشتراك مع ست عشرة دولة غير منحازة مشروع قرار يدعو إسرائيل إلى سحب كل قواتها فوراً إلى المواقع التي كانت عليها قبل الخامس من حزيران، ويطالب السكرتير العام بتعيين ممثل له يعاونه في تنفيذ ذلك القرار، عن طريق الاتصال بالأطراف المعنية، ويناشد مجلس الأمن - بعد إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية - ببحث المسائل المتعلقة بالموقف في المنطقة، وبحث تسوية كافة القضايا القانونية والسياسية والإنسانية بالطرق السلمية، في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة⁽³³⁾.

يبدو إن ذلك المشروع كان محاولة للتوفيق بين مختلف المشروعات المعروضة على الجمعية العامة، فلم ينص على إدانة العدوان الإسرائيلي (بخلاف المشروعين السوفيتي والألباني)، ولكنه جعل من انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة المنطق الأساسي نحو تسوية النزاع في الشرق الأوسط (بخلاف المشروعين الأميركي واللاتيني)⁽³⁴⁾. ويظهر إن الولايات المتحدة الأميركية هي التي

دفعت دول أميركا اللاتينية إلى التقدم بالمشروع اللاتيني، كوسيلة لمعارضة مشروع الدول غير المنحازة.

وفي هذا الصدد، أشار مندوب الهند في خطابه داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من تموز ١٩٦٧، إلى إن المشروع اللاتيني لم يحقق الهدف الأساس الذي تريده الدول غير المنحازة، وهو جعل الانسحاب الخطوة الأولى نحو إقرار السلام في غرب آسيا، إذ إنه يربط بين الانسحاب وبين مسائل أخرى معقدة، وهو بذلك يصبح صيغة تساوم بها إسرائيل من مركز قوة، ولا يمكن لأي دولة، ولاسيما إذا كانت صغيرة أن توافق على المفاوضات ما دامت هناك قوات أجنبية تحتل أرضها. مضيفاً إلى إن المشروع اللاتيني يجهل تاريخ غرب آسيا أثناء العشرين عاماً الماضية، لأنه إذا كانت الدول العربية قد رفضت تغيير موقفها من حالة الحرب وخليج العقبة وقناة السويس، فليس من المعقول مطالبتها الآن بقبول المفاوضات والقوات الإسرائيلية تحتل الأراضي العربية.⁽³⁵⁾

وعند التصويت على مشروعات القرارات في الرابع من تموز، امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن طرح مشروع قرارها للتصويت، اكتفاءً بالمشروع اللاتيني. ومعنى ذلك إن التصويت تم على مشروعات أربعة هي: المشروع السوفيتي، ومشروع الدول غير المنحازة، والمشروع الألباني، والمشروع اللاتيني. فضلاً عن ذلك هناك مشروعات آخران يتعلق أحدهما بإعانة منكوبي الحرب والآخر بالقدس. لقد وافقت الهند على كل فقرات المشروع السوفيتي الأربع المتمثلة (بإدانة العدوان الإسرائيلي، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومطالبة مجلس الأمن بإزالة آثار العدوان، علاوة على مطالبة إسرائيل بالتعويض). وعلى مشروع الدول غير المنحازة، بالمقابل صوتت الهند ضد المشروع الألباني الذي يتضمن (إدانة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإسرائيل، والمطالبة بسحب القوات الإسرائيلية فوراً وبدون أي شروط)، وضد المشروع اللاتيني الذي يربط بين الانسحاب وبين إنهاء حالة

الحرب. كما وافقت الهند على القرار الخاص بإعانة منكوبي الحرب، والقرار الخاص بالقدس. (36)

وعلى نحو عام، لم تحض أي من المشروعات الأربعة الأولى على موافقة الجمعية العامة، لعدم حصول أي منها على أغلبية الثلثين، وهي الأغلبية اللازمة لإقراره. وإزاء ذلك الوضع كان لابد من بذل محاولات جديدة في إطار مجلس الأمن، بهدف التوصل إلى قرار. وقبل أن يعود المجلس إلى الانعقاد في التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٧، عقد مندوبو الدول غير الدائمة في المجلس اجتماعات مطولة في محاولة التوصل إلى صيغة ملائمة لمشروع يمكن أن يحظى بموافقة المجلس. وفي أثناء تلك الاجتماعات، عرض المندوب الهندي صيغة ملائمة حظيت بموافقة دول أميركا اللاتينية الأعضاء في المجلس. ومرد ذلك إلى إن تلك الصيغة كانت مشابهة إلى حد كبير لمشروع القرار اللاتيني الذي قدم في الدورة الطارئة الخامسة للجمعية العامة، ووافقت عليه الولايات المتحدة والدول الغربية، باستثناء فرنسا. (37)

جسدت الهند تلك الصيغة في مشروع قرار رسمي قدمته بالاشتراك مع دولتي مالي ونيجيريا إلى المجلس (يعرف باسم المشروع الثلاثي) في التاسع من تشرين الثاني ١٩٦٧ تضمن النقاط الآتية:

- ١- ضرورة انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من كافة الأقاليم العربية التي احتلتها نتيجة النزاع الأخير، وحق كل دولة من دول المنطقة في العيش في سلام يستوجب إنهاء حالة الحرب وإنهاء أي إدعاء بوجودها.
- ٢- التزام كل دولة في المنطقة بأن تحترم استقلال الدول الأخرى في المنطقة وسلامتها الإقليمية، إيجاد تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية وفق قواعد القانون الدولي.

٣- قيام السكرتير العام بإرسال مندوب عنه إلى المنطقة يجري إتصالات مع الأطراف المعنية لتنسيق الجهود التي تؤدي إلى تنفيذ ذلك القرار، وأن يقدم الأمين العام تقريراً بذلك إلى مجلس الأمن في ثلاثين يوماً.⁽³⁸⁾ ومن جانبه أوضح المندوب الهندي بارثا نراثي، في مجلس الأمن إلى إن المشروع اللاتيني كان المصدر الأساس الذي استندت إليه صيغة المشروع الثلاثي. وعقد مقارنة بين المشروعين أبرز فيها النقاط الآتية:

١. هناك تماثل بين المشروعين فيما يتعلق بالانسحاب وعدم السماح باكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري.

٢. نص مشروع القرار الثلاثي على إنهاء حالة الحرب، وعلى أي إدعاء بوجودها. وهو بذلك أشمل من المشروع اللاتيني الذي نص فقط على إنهاء حالة الحرب.

٣. نص المشروع الثلاثي على تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فلم يكتب - بخلاف المشروع اللاتيني - بذكر كلمة اللاجئين وإنما اتبعها بكلمة الفلسطينيين، وذلك على أساس إن هؤلاء الذين اكتسبوا وضع اللاجئين بعد حرب حزيران سوف تنتهي مشكلتهم تلقائياً بمجرد انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة النزاع الأخير.

٤. لم ينص المشروع الثلاثي على إقامة مناطق منزوعة السلاح؛ بل اكتفى بتأكيد حق كل دولة من دول المنطقة في أن تعيش في سلام وأمن كاملين، بعيداً عن أي تهديدات أو أعمال عدوانية.⁽³⁹⁾

فضلاً عن المشروع الثلاثي، ثمة ثلاث مشروعات أخرى، وهي: مشروع سوفيتي ومشروع أمريكي ومشروع بريطاني. وبعد مداولات ومناقشات تمت الموافقة بالإجماع على المشروع البريطاني المرقم (٢٤٢) في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٧⁽⁴⁰⁾. ويُلاحظ على ذلك المشروع إتصافه بالغموض بحيث فتح الباب أمام عدّة تفسيرات، إلا إن مندوب الهند قد حدد موقف بلاده، إذ ذكر أمام المجلس إن

حكومته تفهم القرار على إنه يعني انسحاباً تاماً و كلياً للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧. (41)

يظهر مما تقدم إلى إن الهند كانت تود التوصل إلى تسوية سلمية مبكرة لأزمة الشرق الأوسط، على الأقل من زاوية مصلحة. فالمعروف إنها تعتمد بصورة رئيسة على قناة السويس، إذ يمر بها ٧٠٪ من صادراتها، ٨٠٪ من وارداتها حتى منتصف عام ١٩٦٧. وترتب على إغلاق القناة تحويل التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح، وتبع ذلك زيادة نفقات الشحن والنقل بسبب طول المسافة، وبلغت نسبة تلك الزيادة نحو ١٥٪ في حالة التجارة مع أوروبا وأمريكا و ٣٥٪ في حالة التجارة مع الاتحاد السوفيتي. وقد ما خسرته الهند بفعل ذلك بحوالي ٣٠ مليون روبية سنوياً، وهو مبلغ مرهق للهند بالنظر إلى ظروفها الاقتصادية الصعبة (42). وعليه، فإن الهند لم تتقدم بأي مبادرة في شأن التسوية السلمية، وإنما أنحصر إسهامها أساساً في محاولة استصدار قرار من الأمم المتحدة على نحو ما أسلفنا، ويبدو ذلك نابع للمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط.

ثالثاً: موقف الهند من الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٨ - ١٩٧٣):

رأت الهند إن تحقيق التسوية السلمية يكون بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأقاليم العربية التي احتلتها نتيجة عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وذلك تماشياً مع مبدأ عدم السماح للمعتدي بأن يجني ثمار عدوانه. ولذا طالبت الهند بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وبهذا الصدد ذكرت رئيسة الوزراء انديرا غاندي في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٨، إن تحقيق السلام في غرب آسيا متوقف على انسحاب القوات الإسرائيلية. متسائلة عما إذا يمكن تغيير حدود الدول بقوة السلاح، وأصررت على ضرورة جلاء القوات الإسرائيلية من المناطق العربية المحتلة. (43)

ومن أجل ترسيخ السلم في الشرق الأوسط، أكدت الهند على إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقد ذكر مندوب الهند في الأمم المتحدة، في الحادي والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٦٨، بأن جوهر الأزمة هو قضية اللاجئين الذين اقتلعوا من ديارهم، وإذا لم يصل المجتمع الدولي إلى حل عادل يأخذ في اعتباره الحقوق الأساس لذلك الشعب، فإن وجودهم المضطرب سوف يظل يهدد الأمن في غرب آسيا، إذ صرح وزير خارجية الهند (سواران سينغ Swaran Singh ١٩٠٧-١٩٩٤) داخل الأمم المتحدة قائلاً: " استحالة تحقيق تسوية لأزمة الشرق الأوسط إذا لم يحصل اللاجئين الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة. (44) "

في السياق نفسه، أشار (سواران سينغ)، إلى إن عدم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أدى إلى خلق توترات جديدة في المنطقة، وإنه لا يجب أن يسمح لأي دولة بالبقاء في أقاليم أجنبية أستولت عليها بقوة السلاح. نتيجة ذلك، أيدت الهند قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المطالب بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلتها أبان النزاع الأخير كشرط لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، كما أيدت الهند دون تحفظ القرار الذي أصدرته دول عدم الإنحياز، الذي ركز على مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من كل الأراضي العربية المحتلة ودعوة الأمم المتحدة إلى توقيع عقوبات على إسرائيل إذا استمرت في رفض الانسحاب. (45)

كما طالبت الهند بأهمية اعتراف الدول العربية بالوجود الفعلي للكيان الإسرائيلي، وبحق إسرائيل في العيش في سلام، وبمنأى عن أي تهديد. وبهذا الصدد إن معارضة الهند لسياسة إسرائيل العدوانية لا يعني إنها ضد إسرائيل أو ضد اليهود. فهي تقبل بالكيان الإسرائيلي ولم تنسح يوماً ما إلى استئصاله؛ بل أنها رفضت تصريحات المسؤولين العرب الداعية إلى محو الوجود الإسرائيلي. فقد صرحت وزارة الخارجية الهندية في الحادي والعشرين من تشرين الأول ١٩٦٨، بأن السلام الدائم في

الشرق الأوسط، يمكن أن يتحقق على أساس الاعتراف بالحقوق العادلة لكل دول المنطقة. (46)

تجدر الإشارة أن مطالب الهند جاءت متماشية مع مقررات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، المطالبة باحترام حقوق الفلسطينيين، كشرط ضروري لإقرار سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط، لتحقيق تسوية أزمة الشرق الأوسط، والمطالبة بالاستعادة التامة لحقهم في العودة إلى وطنهم المسلوب، وتأييدهم في كفاحهم من أجل الحرية.

أثارت أزمة تمثيل الهند في مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في الرباط للمدة (٢٢-٢٥ أيلول ١٩٦٩)، موجة من التساؤلات حول احتمال تغيير في موقف الهند من الصراع العربي- الإسرائيلي. وقُبيل توضيح تلك الأزمة ينبغي الإشارة إلى حقيقة النوايا والتحركات الباكستانية في منطقة غرب آسيا في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وبهذا الصدد جعلت باكستان من التضامن الإسلامي محور سياستها الخارجية، إذ سعت إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإسلامية، لتكوين كتلة إسلامية تتولى هي قيادتها وتوجيهها، على أساس أنها واحد من أكبر الدول الإسلامية من حيث الكثافة السكانية، وأنها، بارتكازها على الإيديولوجية الإسلامية، تستطيع أن تتنافس مع مجموعات القوى الرئيسة في العالم (المسيحية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، والهندوسية بزعامة الهند). (47)

لم يكن ذلك بالأمر المريح للهند على وجه الإطلاق، لذا عارضت الحكومات الهندية المتعاقبة فكرة الحلف الإسلامي، مُنطلقين في ذلك من التزامهم بمبدأ العلمانية الذي يعني مناهضة أي كيان يتخذ من الدين ركيزة له. لذلك صرحت الخارجية الهندية بأنه من الخطأ أن يكون للدين وطن، فالدين مسألة شخصية لا يجوز أن ينعكس تأثيره على السياسة، وأن فكرة الحلف الإسلامي تُعد من أخطر الأفكار التي تسود في

الشرق الأوسط والتي تشكل تهديداً للدولة الهندية⁽⁴⁸⁾. يبدو إن الخارجية الهندية تغاضت عن إسرائيل، التي جعلت من العامل الديني سبباً في احتلال فلسطين. يظهر إن مؤتمر الرباط كان امتداداً للتعارض الباكستاني- الهندي. فعقب قيام إسرائيل بحرق المسجد الأقصى في العشرين من آب ١٩٦٩، تقرر عقد قمة إسلامية للنظر في ذلك العمل الشنيع، وكشفتُ الهند عن رغبتها في الاشتراك في المؤتمر. ففي السادس عشر من أيلول أدلى متحدث باسم الحكومة الهندية بتصريح جاء فيه "سوف يكون من قبيل الظلم الفادح، إن تدعى الهند للإشراك في مؤتمر القمة الإسلامية المزمع عقده في الرباط، فذلك سوف يثير غضب مسلمي الهند الذين يريدون أن يعبروا عن تضامنهم مع بقية العالم الإسلامي في استنكار حريق المسجد الأقصى".⁽⁴⁹⁾ وبالفعل وافق المؤتمر على بالإجماع على توجيه دعوة للهند للاشتراك في المؤتمر.

وصل الوفد الهندي في الرابع والعشرين من أيلول برئاسة (فخر الدين علي أحمد)، ولكنه لم يتمكن من حضور جلسات المؤتمر بسبب اعتراض باكستان وبعض الدول الإسلامية الأخرى هي (الأردن، إيران ، تركيا). فقد أصر الوفد الباكستاني على عدم الاشتراك بالمؤتمر إذا سمح للوفد الهندي الحضور. بالمقابل، طالبت وفود كل من (مصر، الجزائر، السودان، ليبيا) على ضرورة تواجد الهند بالمؤتمر لأنها جاء بناءً على قرار مسبق، ثم إن الهند تحتل المرتبة الثالثة، بعد اندونيسيا وباكستان، من حيث عدد المسلمين الموجودين بها. فضلاً عن ذلك أنها تمثل رصيماً حيوياً في الصراع العربي- الإسرائيلي.⁽⁵⁰⁾

برغم ذلك رفض الوفد الباكستاني بحجة أن الهند تمارس في كشمير سياسة مماثلة لسياسة إسرائيل في الشرق الوسط، وأنه إذا كان معيار اشتراك الدولة في المؤتمر هو وجود أقلية إسلامية كبيرة فيها، فلماذا لم توجه الدعوة للصين والاتحاد السوفيتي وألبانيا. وإمام ذلك الإصرار الباكستاني، قام وزير الإعلام المغربي بمقابلة الوفد الهندي وعرض عليه أن يختار حلاً من اثنين: إما الانسحاب طواعية من

المؤتمر، وأما قبول وضع مراقب. إلا إن الوفد الهندي رفض تلك الحلول، على أساس أن المؤتمر سبق أن وافق على تمثيل الهند تمثيلاً كاملاً. ومع إن الوفد الهندي لم يحضر جلسات المؤتمر، فقد تضمنت ديباجة البيان الختامي في الخامس والعشرين من أيلول ١٩٦٩، نصاً يذكر حضور ممثلي المجتمع الهندي في المؤتمر، وهذا ما حدا برئيس الوفد إلى إن يصدر على الفور بياناً صحفياً يكذب فيه ذلك. كما قررت الهند سحب مبعوثيها الدبلوماسيين من المغرب والأردن كرد على موقف هذين البلدين من الهند في مؤتمر القمة الإسلامي. (51)

عرضت تلك الأزمة الحكومية الهندية لموجة من النقد من بعض أحزاب المعارضة، فقد اتهمت الحكومة بمحاولة الاشتراك في مؤتمر ديني وطائفي محض، وأنها بذلك عرضت الهند للاهانة وأساءت إلى مكانتها في العالم، وطالبت بضرورة إعادة النظر في السياسة الخارجية الهندية حيال الدول الإسلامية، في ضوء ما حدث في مؤتمر الرباط. برغم ذلك حرصت الحكومة الهندية على تأكيد عدم حدوث أي تغيير في موقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ صرحت انديرا غاندي في الرابع من تشرين الأول عام ١٩٦٩، ليس ثمة ما يدعو إلى إعادة النظر في تأييد الهند للقضية العربية، بسبب ما حدث في مؤتمر الرباط، فالسياسة الهند توجه عن طريق الاعتبارات الدولية وليس بالدوافع العاطفية. (52)

من جانب آخر، أثار موقف الدول العربية من النزاع الهندي-الباكستاني، ومن قيام دولة بنغلادش نهاية عام ١٩٧١، الكثير من الشكوك حول جدوى استمرار الهند في تأييد العرب ضد إسرائيل، لاسيما وأن الهند كانت تطمح في الحصول على التأييد السياسي العربي في تلك الأزمة، لذلك لم تدخر الحكومة الهندية سعيًا في اطلاع الحكومات العربية على حقيقة الصراع مع باكستان، من جانبهم كان أمام الدول العربية تصوران لتلك الأزمة، أولهما: أنها كانت معركة يقصد منها تمكين العشرة ملايين لاجئ بنغالي من العودة إلى ديارهم وتأكيد حقهم في تقرير المصير. ثانيهما: أنها مجرد عدوان هندي على باكستان يرمي إلى كسب أرض جديدة،

وتمزيق وحدة البلاد، إذ تبنى الفلسطينيون وحدهم التصور الأول في حين تبنت السعودية والأردن والمغرب والجزائر وليبيا التصور الثاني. أما مصر فقد ألتزمت جانب الحياد بفعل صداقتها الطويلة والعميقة مع الهند.⁽⁵³⁾

وبالرغم من إعلان العراق عن موقف الحياد رسمياً في الحرب الهندية - الباكستانية، إلا أنه ساند الهند واعترف بجمهورية بنغلادش الأمر الذي فتح الباب أمام اعتراف بقية الدول العربية التي كانت ترى حرجة بسبب علاقاتها مع الباكستان.⁽⁵⁴⁾ بصورة عامة، أدى الموقف العربي من الأزمة الهندية - الباكستانية إلى فتور العلاقات بين الطرفين، برغم ذلك لم تنفك الحكومة الهندية تساند العرب وتؤيدهم في مساعيهم لإرجاع حقهم المغتصب في فلسطين. ففي البيان الهندي - الكويتي المشترك الذي صدر في الخامس عشر من شباط عام ١٩٧٣، أعرب الجانبان عن اقتناعهما بأن الوضع الخطر القائم في الشق الأوسط، والناجم من اعتداء إسرائيل على الدول العربية وتجاهلها قرارات الأمم المتحدة، يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن العالميين. وفي البيان الهندي - المصري الذي صدر في العاشر من آذار من العام نفسه، ذكر أن الهند تسند الجهود التي تبذلها مصر من أجل التوصل إلى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط، وتطالب بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية واستعادة حقوق شعب فلسطين التي لا يمكن المساس بها.⁽⁵⁵⁾

وعلى إثر أدى اندلاع الحرب (العربية - الإسرائيلية الرابعة ٦ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٣)، لم يتغير الموقف الهندي، على الرغم من المطالبات التي تدعو إلى تأييد إسرائيل، والكف عن دعم القضية العربية التي لم تدر على الهند أي تعاون خاص من العرب، لاسيما بعد رفع الدول العربية شعار (النفط سلاح في المعركة)، الذي إصابه الإقتصاد الهندي في الصميم.⁽⁵⁶⁾

من جانبها صرحت رئيسة الوزراء انديرا غاندي، أن الهند اتبعت سياسة متماسكة ومنطقية حيال الشرق الأوسط، وأن المسألة ليست مسألة من يساند الهند أو لا؛ بل مسألة مبادئ لأن سياستنا تتركز على بعض الأسس وليست سياسة آنية تتقلب

مع الأهواء، كما إن من الخطأ القول أن الرأي العام الهندي يعارض المساندة الذي تُبديها الهند للعرب، لأن تعنت إسرائيل السبب الرئيس للحرب، وإن تأييد نيودلهي للعرب تام وكامل. (57)

في السياق نفسه، أعلن وزير الخارجية الهندي (سواران سينغ) " لقد ظلت الحكومة الهندي تعلن باستمرار أن سبب التوتر في المنطقة يعود إلى عدوان إسرائيل ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها بقوة السلاح... وإن تعاطفنا هو دوماً مع العرب الذين بلغت معاناتهم حد الانفجار... إن الهند قدمت لأصدقائها العرب الدعم المادي، إذ أمّدت مصر سورية بالأدوية والأطباء. (58)"

الخاتمة:

يظهر مما تقدم في هذا البحث الموجز عن السياسة الهندية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، أن الموقف الهندي من ذلك الصراع، قد تشابه مع قرارات الأمم المتحدة، التي تضمنت إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، والاعتراف بالسيادة وسلامة الأراضي، والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، وبحق تلك الدول في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة، وظهر ذلك بشكل جليّ عقب حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

نتيجة ذلك، لم يحدث تغير جوهري في طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية إثناء مدة البحث لاعتبارات عديدة منها: إن الهند ليست على استعداد لأن تضحي بمصالحها في العالم العربي، في ضوء ظروفها الاقتصادية الصعبة؛ بل على العكس سعت إلى توسيع نطاق تعاملها التجاري مع الدول العربية. ورأت الدبلوماسية الهندية إنه ليس من سبب يدعو الهند إلى معارضة توجهاتها حيال العالم العربي؛ بل إن من مصلحتها أن تدعمه؛ لاسيما ان منطقة غرب آسيا منطقة متسعة وتمتلك إمكانات هائلة، بحيث تستطيع أن توفر نطاقاً حيوياً للتعايش السلمي والتعاون الاقتصادي بين شعوب المنطقة.

وعقب تزايد حدة الصراع العربي - الإسرائيلي من ناحية، والاستقطاب الدولي من ناحية أخرى؛ توطدت العلاقات الشخصية بين الزعامات الهندية مع بعض الزعامات العربية، فكان من الصعب على الحكومة الهندية تطوير علاقاتها مع إسرائيل أكثر من ذلك؛ بل صارت مواقف الهند الرسمية أكثر سلبية حيال إسرائيل، إذ بات من المألوف الحديث عن العدائي الهندي ضد إسرائيل في الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية. ويمكن ارجاع ذلك الموقف السلبي إلى العديد من الأسباب منها:

١- تحييد التهديد الباكستاني عن طريق تطوير العلاقات مع الدول العربية وتأييد قضاياهم المصيرية، وذلك عن طريق الاعتقاد بأن الضغوط العربي ستساعد على تليين الموقف الباكستاني.

٢- المصالحة الهندية والتي تقتضي ولاء السكان المسلمين وتحديدا في منطقة كشمير المُتنازع عليها مع الباكستان والذين يكونون قرابة ١١٪ من عدد السكان.

٣- تأثير المسلمين الهنود المستمر على الصعيد السياسي والحزبي ، مما حدا بالإدارة الهندية إلى اتخاذ مواقف مساندة للعرب.

٤- العلاقات التجارية المهمة مع الدول العربية وحاجة الهند إلى الدول العربية كسوق لليد العاملة وتصريف البضائع، فضلاً عن احتياج الهند للنفط في منطقة الخليج العربي.

٥- الجالية الهندية التي أخذت بالتزايد منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ومدى ما تمثله من عوائد ومدخولات مهمة للاقتصاد الهندي بالعملة الصعبة.

هوامش البحث:

- (١) جواهر لانهرو: ولد في ١٤ تشرين الثاني ١٨٨٩ في مدينة الله اباد الهندية، درس القانون، في جامعة كامبرج في بريطانيا، تتلمذ على يد غاندي وبدأ النضال معه لنيل استقلال الهند، أنضم إلى الحزب الوطني الهندي عام ١٩٢٠. وهو أول رئيس وزراء هندي عقب الاستقلال، وشغل هذا المنصب عدة مرات حتى وفاته في ١٥ آب ١٩٦٤. للتفاصيل يُنظر: انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- (٢) ديوان ندراناث، الحرب والسلام في غرب آسيا، ترجمة محمد إبراهيم المرشدي، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ٢٠٧-٢٠٨.
- (٣) هو المؤتمر الأول للدول الأفرو آسيوية، الذي عقد في أندونيسا، وشاركت فيه ٢٩ دولة آسيوية وأفريقية تمثل بمجموعها ما يزيد على نصف سكان العالم، بهدف تنسيق المواقف، وتعزيز الجهود، ودراسة الأهداف المشتركة لهذه الدول. والدول التي شاركت في المؤتمر هي: بورما (مينمار حاليا) وسيلان (سريلانكا حالياً) والهند وإندونيسيا والباكستان وأفغانستان والمملكة العربية السعودية وكمبوديا والصين الشعبية وغانا ومصر وإثيوبيا والعراق وإيران واليابان ولاوس والأردن ولبنان والفلبين وتايلند والسودان وسورية وتركيا وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية واليمن وليبيا وليبريا ونيبال. وأربعة مراقبين من (الجزائر، تونس، المغرب وقبرص) وقد أسس المؤتمر كتلة عدم الانحياز، وإعلان المبادئ التاريخية العشرة المعروفة بأهميتها ودورها في العلاقات المعاصرة. للتفاصيل . يُنظر:
- مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط٣، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠١، ص ٩٥-١٧٥؛ عزيز شريف، شعوب آسيا وأفريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨، ص ٦٨-٧٥.
- (٤) خيرى حماد، التطورات الأخيرة في قضية فلسطين، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ١٤٦-١٤٧.
- (٥) ج.ه. جانس، الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ترجمة راشد حميد، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ١٩٢.
- (٦) بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة، عماد عواد، ج٢، (الكويت، عالم المعرفة، ٢٠١٣)، ص ٢٦٦.

- (7) Sami Hadawi, The Palestine Problem before the United Nations(Beirut, Institute of Palestine studies , 1966), pp. 288-289.
- (8) كمال المنوفي، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، "مجلة السياسة الدولية"، العدد، ٣٣، القاهرة، حزيران ١٩٧٣، ص ٥٨-٦٠.
- (9) J. Eayrs, ed., The Common wealth & Suez, A documentar (London, Oxford Univ. Press, 1964), p.360.
- (10) Ibid., pp. 361-364.
- (11) جانسن، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (12) G. Kasmer, The United Nation Emergency Force(New York, Columbia. Uni. Press, 1963), pp. 48-49.

(١٣) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٠.

(١٤) جانسن، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(١٥) بطرس بطرس غالي، انسحاب قوة الطوارئ الدولية، "مجلة الأهرام الإقتصادي"، العدد ٢٨٣، ١ حزيران ١٩٦٧، القاهرة، ص ٦٦.

(١٦) أهم ما جاء في تقرير الأمم المتحدة: إن وجود هذه القوة في مصر كان بمقتضى اتفاقية تم التوصل إليها في القاهرة بين السكرتير العام والحكومة المصرية. وبما إن مصر قد سحبت هذه الموافقة فلا بدّ من سحب هذه القوة. ومن الناحية العملية المحضة لا يمكن أن تبقى هذه القوة أو أن تمارس عملها دون استمرار موافقة مصر. كما إن قوة الطوارئ الدولية ليست قوة قمع، وإنما أداة لحفظ السلام. وإن الموافقة على الانسحاب هي احترام للسيادة المصرية على الأراضي المصرية. يُنظر:

The Report of the Secretary General of the Withdrawal of the U.N.E.F., In Elias Samo, ed., The June 1967 Arab, Israeli War, published by Medina Uni. Press International U.S.A., 1971, pp. 123 -128.

(17) "Foreign Affairs Records", published by Indian Ministry of External Affairs, May, 1967, pp. 63-64.

(18) H. K. Srivastava, India & The West Asian Crisis, Foreign Affairs Reports, April 1968, p. 46.

(19) Kasmer., Op. Cit., PP.122-123.

(٢٠) بطرس بطرس غالي، القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ٢٤، نيسان، ١٩٧١، ص ١٥.

(٢١) تجدر الإشارة إلى إن الكاتب المصر محمد حسنين هيكل ذكر "أن جزر صنابير وتيران التي كانت مصر تمارس منها سلطة التعرض للملاحة الإسرائيلية، هي جزر سعودية جرى وضعها تحت تصرف مصر بترتيب خاص بين القاهرة والرياض". يُنظر: محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ج ١، (القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٨٨)، ص ٩١.

(٢٢) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢٣) الهند وفلسطين، (بيروت، إصدار مكتب استعلامات الهند، د.ت)، ص ٤٧-٤٩.

(24) S. P. Misraq, India and the Status of the Aquba & Tiran. In R. P. Anand, ed., Asian States and the Development of International Law, (New Delhi, Vikas Publications, 1969), pp. 100-103.

(٢٥) اليوميات الفلسطينية، مج ٤-٥، (بيروت، مركز الابحاث. منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص ٥٥٧.

(٢٦) سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٤، تشرين الأول ١٩٦٨، ص ٣٢.

(٢٧) أنديرا غاندي: ولدت في ١٩ تشرين الثاني ١٩١٦ من أسرة يعمل أكثر أفرادها في أمور السياسة وكانت مقربة جداً إلى والدها جواهر لال نهرو، أرسلها والدها إلى أكسفورد عام ١٩٣٧ لإكمال دراستها ثم رجعت عام ١٩٤١. شغلت منصب رئاسة الوزراء ثلاث مرات في المدة (١٩٦٦-١٩٨٤) حتى اغتيالها في ٣١ تشرين الأول ١٩٨٤. يُنظر: ماهر مجهد جيجان، العلاقات العراقية- الهندية ١٩٦٣-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

(٢٨) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٥.

(٢٩) فرج الله، المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣٠) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(32) "Foreign Affairs Records", June 1967, pp. 68-72.

(٣٣) اليوميات الفلسطينية، المصدر السابق، ص ٥٥٩.

(٣٤) نص المشروع اللاتيني على ما يلي:

١. مطالبة إسرائيل بسحب قواتها بصفة عاجلة ومناشدة أطراف النزاع بإنهاء حالة الحرب فيما بينهم.

٢. تأكيد مبدأ عدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

٣. مناقشة مجلس الأمن ضمان انسحاب القوات الإسرائيلية، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، وتسوية مشكلة اللاجئين، وإقامة مناطق منزوعة السلاح. ويكون ذلك عن طريق تعاون مجلس الأمن مع الأطراف المعنية مباشرة، واستناداً إلى وجود الأمم المتحدة في المنطقة.

٤. تؤكد الجمعية العامة ضرورة إقامة نظام دولي لمدينة القدس.

للتفاصيل يُنظر: فرج الله، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨.

(35) Foreign Affairs Records, July, 1967, PP. 111-112.

(٣٦) فرج الله، المصدر السابق، ص ٣٨-٤٧.

(37) Arthur Lall, The United Nations & the Middle East Crisis 1967, (New York, Columbia Uni. Press, 1968), P. 58.

(٣٨) فرج الله، المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣٩) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٤٠) جاء هذا القرار عقب حرب حزيران عام ١٩٦٧، والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير. كما نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي عدها القرار مشكلة لاجئين. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمسااعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. يُنظر:

عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، (بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٦٥-١٦٦.

(41) "Foreign Affairs Records", November 1967, PP. 181-184.

- (42) K. Rangaswami, India & West Asian Situation, "Indian & Foreign Review", December 15 , 1969, p. 19.
- (٤٣) اليوميات الفلسطينية، مج ٨، (بيروت، مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٢٦.
- (44) "Foreign Affairs Records", October 1968, p. 321.
- (45) Rangaswami., Op. Cit., p. 20.
- (46) "Foreign Affairs Records", October, 1968, P. 346.
- (47) Ibid., PP.346-347.
- (٤٨) "مجلة السياسة الدولية"، العدد ١٩، كانون الثاني ١٩٧٠، ص ١٧٣.
- (٤٩) المنوفي، المصدر السابق، ص ٦٩.
- (٥٠) المصدر نفسه، ص ٧٠.
- (٥١) "مجلة السياسة الدولية"، المصدر السابق، ص ١٧٦.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.
- (53) Keessing's Contemporary Archives, 1969-1970, PP. 23689-23690.
- (٥٤) حسين عبد الجبار، الحرب الهندية - الباكستانية ١٩٧١، (بغداد، ١٩٧٢)، ص ٢٣.
- (٥٥) جيجان، المصدر السابق، ٩١.
- (٥٦) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦)، ص ٥٣٨.
- (٥٧) محمد حامد، الحلف الدّيس ضدّ العالم الإسلامي، ترجمة، م-أ. صفا، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠)، ص ١١١-١١٢.
- (٥٨) معين أحمد محمود، العلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية. منظور جيوبوليتيكي ورؤية مستقبلية، (بيروت، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ٢٠٦-٢٠٧.